

هذا هو الموضع الذي فيه
 ذكرنا في كتابنا في
 الفصول الستة عشر
 في باب من باب
 في باب من باب
 في باب من باب

اقول والثلاث فرضي اربعة من اصناف الوريثة فرضي الجمع من البنات والولاء
 بالجمع هنا ما لم يرد على وحدة فيشمل البنين والبنات فرضي بنات الابن
 ثنتين واكثر وفرضي الاختين الشقيقتين واكثر وفرضي الاختين للاب واكثر
 اجماعا لقوله تعالى فان لم يكن نسوة فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وقوله
 تعالى فان كانت اثنتين فلهما الثلثان ما ترك وفيه خلاف في شاذ والاحكام
 على ان هذه الآية تزلت في الشقيقات والاحوات للاب دون الاخوات لام
 وفقضى النبي صلى الله عليه وسلم لثنتي سعد بالثلاثين من تركته
 ابيها كما صححه الترمذي والحاكم وغيرهما قال **باب من يورث الثلث**
والثلث فرض الام حيث اولاد ولا من الاخوة جمع ذو عود
كاثنتين او ثنتين او ثلاث حكم الذكور فيه كالا بنات
ولا ابن ابن معها او بنته فمضها الثلث كما بينته
وان يكن زوج وام وابنت فثلث الباقي لها موقوف
وهذا امر زوجة فصاعدا فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو لا ثنتين او اثنتين من ولاد الام بغير ميراث
وهكذا ان كثرت الاوصياء فلهن فيما سواها من تركته
ويستوي الاثنا والذكور فيه كما قد اوضحه السطوي

في كتابنا في الفصول
 الستة عشر في باب
 من باب في باب
 من باب في باب

اب	ام	ابن
اب	ام	ابن
اب	ام	ابن

في كتابنا في الفصول
 الستة عشر في باب
 من باب في باب
 من باب في باب

اقول الثلث فرضي اثنتين من اصناف الوريثة احدى الام حيث اولاد الميت
 ذكر ان كان او اثني اولاد ابن وهو المولى بقوله ولا ابن ابن معها او بنته
 اي بنت ابن وحيث لا من اخوة الميت جمع ذو عود اي اثنتين واكثر
 يستوي فيه الذكور والاثنا فيشمل الاخوين فصاعدا والاختين
 فصاعدا والاخ والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلامه الثلث وقوله تعالى وان كان له اخوة فلامه السدس والميراث
 بالاخوة في الآية اثنا واكثر ذكر ان او اثنيان او مختلفان شراستطرد في كل
 انه فرضي للام ثلث الباقي بعد فرضي الوريثة في صورتين تلقبان بالقرينين
 وبالقرينتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيها بذلك احدى ان يكون للميت

زوج



اب	ام	ابن
اب	ام	ابن
اب	ام	ابن

زوج وام واب والزوج النصف والام ثلث الباقي بعده والاب الفاضل والثانية
 ان يكون زوجة واكثر واب وام فالزوجة واكثر الزوج والام ثلث الباقي بعده
 والاب الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة سدس في الصورة الاولى وربع في
 الثانية فهو من الفروض الستة وراجع اليها وانما قيل فيه ثلث الباقي موافقة
 للفظ القران تادابا والثاني من فرضه الثلث العدد من اولاد الام ذكرين واكثر
 او اثنيين واكثر ومختلفين واكثر ويقصر على عدد رؤسهم يستوي فيذكرهم
 وانما اثير اجماعا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فلهن شرا في الثلث
 وظاهر التشريك النسوية في القسمة واليه اشار بقوله قد اوضحه السطوي

قال السدس فرضي سبعة من العدد اب وام ثم بنت ابن ويصير
والاخت بنت الاب ثم الجدة وولد الام تمام العدة
 اقول والسدس فرضي سبعة من عدد الوريثة وهم الاب والجد والام
 والجدية وبنت الابن والاخت من الاب والسابع ولد الام ذكر ان كان او اثني
 ذكرهم الناظم هنا اجمالا ثم اورد في ذلك بتفصيل كل واحد وشطره فقال
فالاب يستحقه مع الولد وهكذا الام بتزويل الصمد
وهكذا مع ولاد الابن الذي ما زال يقفوا الترة ويخندى
وهو ما ايضا مع الاثني من اخوة الميت نفس هذين

اقول فالاب والام كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القران وهو
 قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان له ولد واشتراك
 هذا بقوله بتزويل الصمد والصمد هو اسم من اسماء تعالى وولد الابن
 في هذا الموضع اجماعا كما تقدم لان ما زال يقفوا الترة ويخندى بالذال المعجمة
 اي ما زال يتبع الابن ويشدك به في احكامه والسدس للام ايضا مع
 اثني فصاعدا من الاخوة والاحوات مطلقا اجماعا فاضا خلاف ابن
 عباس وضبطه لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقوله
 ففسى هذين اي ففسى على الاثني من الاخوة ويحتمل في كلامي ما
 زاد على اثني وحده **والجد مثل الاب عند فقهاء حنابلة بصيغة واحدة**

في كتابنا في الفصول
 الستة عشر في باب
 من باب في باب
 من باب في باب

في كتابنا في الفصول
 الستة عشر في باب
 من باب في باب
 من باب في باب

في كتابنا في الفصول
 الستة عشر في باب
 من باب في باب
 من باب في باب